السنجق بكي في ايالة الشام ١٥٤٥-١٥٦٦م.

(الحقوق، والواجبات، والتجاوزات) دراسة وثائقية

Sanjak Baki In The State Of The Sham 1545-1566 AD.
(Rights, Duties, Overrides) Documentary Study

د. عماد كريم عباس الراوي
تدريسي
كلية الآداب
جامعة الانبار

د. قتيبة علي جاسم الصبيحي
تدريسي
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة الانبار

الملخص.

كان منصب السنجق بكي حلقة مهمة في سلسلة حلقات تكون منها الجهاز الإداري العثماني، لذا نرى ان الدولة العثمانية قسمت بلاد الشام بعد اخضاعها لسيطرتها عام ١٥١٦م الى ايالة أطلقت عليها تسمية إيالة العرب (إيالة الشام) ضمت ستة عشر سنجقاً، وقد حرصت الدولة العثمانية دائماً على عدم تعيين الأشخاص بصيغة أُمراء للسناجق في تلك الايالة الا بعد التأكد من ولائهم المطلق لها، غير ان الطبيعة العشائرية التي كان عليها سكان ايالة الشام فرضت على الدولة العثمانية الإقرار بسلطة العديد من رؤساء العشائر في تلك الايالة وتعيينهم امراء لسناجقهم التي يسكنون فيها وفقاً لنظامي الاوجاقلق، وامارة العشيرة اللذين يبيحان مبدأ الوراثة في إدارة السناجق بعيداً عن القاعدة التي اتبعتها الحكومة المركزية في استانبول التي تنص على تغيير امير السنجق بين مدة وأخرى، فسعت الدولة العثمانية من وراء الإقرار بسلطة رؤساء العشائر في ايالة الشام وتعيينهم امراء في سناجقهم الى الحفاظ على الامن والاستقرار، إذا ما علمنا ان تلك العشائر تمتلك من الهيبة والسطوة والقوة الحد الذي لن تكون فيه طرق الحج والتجارة امنة لو فكرت الدولة العثمانية في

اخضاع إدارة تلك السناجق لإدارتها المباشرة، غير ان تعيين رؤساء العشائر في تلك الايالة امراء في سناجقهم لا يعني ان طرق الحج والتجارة لم تتعرض للخطر، اذ وقعت الكثير من التمردات والنزاعات العشائرية التي اخلت بالأمن والاستقرار، مما عرض الكثير من قوافل التجارة والحج الى السلب والنهب، فضلاً عن الكثير من التجاوزات التي ارتكبها امراء السناجق بحق السكان في ايالة الشام بحجة تنفيذ الواجبات المناطة بهم نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحتها الحكومة المركزية لهم من جهة وبُعد ايالة الشام عن مركز الدولة في استانبول وانشغالها في الحروب الخارجية من جهة أخرى.

Abstract

The position of Sanjak baki was a link in series of responses by the Ottoman administration, under the control of the Ottoman Empire that divided the Levant after being humiliated to its follower in 1516 AD, into State which was called later the Arab State (Levant State) that included sixteen sanjak (regions). The Ottoman Empire has always been careful not to appoint people as emperors of the Sanjak in that state only after making sure of their loyalty to the Ottoman Empire. However, the tribal nature of the inhabitants of Levant State enforced the Ottoman state to recognize the authority of many tribal chiefs in that State (region) and appointed them as princes of the sanjeks where they lived according to the rules of ocak (fire place), and the tribe's administration, which give the principle of inheritance in the management of sanjaks away from the rule that adopted by the central government in Istanbul which provides the change of the prince of the Sanjak from time to time..

The Ottoman state sought to recognize the authority of the tribal chiefs of the Levant State and to appoint them as princes in Sanjaks only to maintain security and stability, if we know that these clans possess prestige, strength and power, so that the routes of Hajj and trade would not be safe if the Ottoman Empire thinks of subjugating the administrations of that regions to its direct control. However, the appointment of the tribal chiefs in that State as princes of their regions do not mean that the routes of trade and Haj would not be in dangerous especially that many tribal conflicts and rebellions that have affected the security and stability. This result leads to the fact that many convoys of trade and pilgrimage exposed to looting as well as a lot of excesses that the princes of the regions do for the people of the Levant State under the

pretext of carrying out the duties entrusted for them by the broad power of the central government on the one hand and the distant of the Levant State from the center of the state in Istanbul and its preoccupation with foreign wars on the other hand.

الكلمات المفتاحية.

امير السنجق، نظام الاوجاقلق، الواجبات، قرى الأوقاف، الحكومة المركزية.

المقدمة

تعددت المناصب والرتب في الجهاز الإداري للدولة العثمانية، وقد كان منصب السنجق بكي (امير السنجق) من المناصب المهمة التي شكلت الجهاز الإداري العثماني في عهد السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠-١٥٦٦م، مما جعل امر تعيين امراء السناجق من صلاحية الحكومة المركزية في إستانبول سعياً منها لتعيين اشخاص يدينون بالولاء لها، ولا سيما في ايالة الشام لكونها بؤرة للكثير من الاضطرابات العشائرية. إذا ما عرفنا ان اغلب عشائر ايالة الشام كانت من عشائر البدو الرحل التي كان يصعب السيطرة عليها، وقد منحت الدولة العثمانية امراء السناجق في ايالة الشام حقوقاً تفاوتت بين امير سنجق واخر حسب رتبهم الممنوحة لهم، واناطت بهم واجبات، غير ان بعد ايالة الشام عن مركز الدولة في إستانبول شجع بعض الامراء على ارتكاب الكثير من التجاوزات بحق السكان او بحق بعضهم البعض.

جاء البحث على أربعة مباحث، وخلاصة تناول المبحث الأول ايضاحاً موجزاً لمنصب السنجق بكي وأنواع الأساليب الادارية التي اتبعتها الدولة العثمانية في إدارة السناجق في ايالة الشام، وبحث المبحث الثاني حقوق امراء السناجق المتمثلة بالمستحقات المالية التي منحتها لهم الدولة العثمانية لقاء ادارتهم لسناجقهم، والصلاحيات اللازمة لإدارة سناجقهم، فيما بحث المبحث الثالث الواجبات المناطة بأُمراء السناجق التي صنفت حسب طبيعتها الى صنفين رئيسين هما الواجبات الإدارية، والواجبات العسكرية،

والكيفية التي من خلالها تمكن امراء السناجق تنفيذ واجباتهم، وقد قدم المبحث الرابع دراسة مفصلة عن التجاوزات التي ارتكبها امراء السناجق في ايالة الشام بحق السكان، والمؤسسات الوقفية في سناجقهم، وغيرها من التجاوزات الاخرى. واخيراً جاءت الخاتمة التي تضمنت مجموعة من النتائج توصل اليها الباحث من خلال دراسته لموضوع البحث.

اهداف البحث: -

تسليط الضوء على السياسة التي اتبعها الاداريون العثمانيون الذين حكموا البلاد العربية أربعة قرون بهدف التعرف على الكيفية التي تعاملت بها الدولة العثمانية مع اولئك الإداريين والتي طالما رفضت مثل تلك السياسة تجاه السكان، اذ كانت حريصة دائماً على عدم التجاوز على السكان. والاستفادة منها بما يضمن حل المشاكل التي تشهدها تلك البلاد في وقتنا الحاضر، لا سيما سوريا، والعراق، واليمن التي تعاني منذ سنوات من نزاعات مسلحة القت بضلالها السيئة على الواقع السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي لتلك البلدان، وكذلك تقديم دراسة واضحة عن السياسة العثمانية تجاه سكان بلاد الشام في القرن السادس عشر التي عملت على توفير الامن والاستقرار ومحاولة الاستفادة منها في معالجة الواقع السيء الذي تعيشه عدد من البلدان العربية.

اولاً-السنجق بكي.

السنجق كلمة تركية-فارسية تعني العلم او الراية المنصوبة على سارية مدببة [1] اطلقت فيما بعد على الوحدة الادارية الأساسية في التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية في بداية تأسيسها، غير ان اتساع رقعة الدولة العثمانية في منتصف القرن الخامس عشر بعد ان فتح السلطان محمد الفاتح ١٤٥١-١٤٨١م القسطنطينية عام ١٤٥٣م أدى الى اجراء تحديث في

[1] مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والالقاب التاريخية، ط١، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٢٥٩؛ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٥٨.

النظام الإداري العثماني[٢]، اذ استُحدثت وحدة إدارية اكبر من السنجق اطلق عليها تسمية (الايالة) تضم عدد من السناجق وعلى رأس كل سنجق شخص يعرف باسم سنجق بكي (امير السنجق) [٣] كان يتم اختياره من القادة العسكريين [٤]، وموظفي السراي، وأبناء الامراء، وكبار الإداريين في الايالات المختلفة أصحاب الزعامات، وامراء الالاي [٥]، ودفتردار التيمار والخزينة [٦]، وقد كانت ايالة الشام عام ١٥٤٥م تتكون من ثلاثة عشر سنجقاً هي حلب، طرابلس، صفد، القدس الشريف، حماة، حمص، بيره جك، الاكراد، الصلت، غزة، نابلس، واللجون، فضلاً عن سنجق دمشق مركز الإيالة الذي اطلق عليه اسم (سنجق الوالي) [٧].

اتبعت الدولة العثمانية اساليب مختلفة في إدارة السناجق التي تم الاستيلاء عليها، مثل أسلوب امارة العشيرة، وأسلوب الإدارة المباشرة عن طريق تعيين اشخاص عثمانيين كأُمراء لتلك السناجق، فضلاً عن نظام الاوجاقلق الذي استخدم في اغلب سناجق ايالة الشام، فقد عهدت إدارة سنجق اللجون عام ١٥٤٩م الى اسرة (طرة باي البدوية) وأطلق عليه في بداية تشكيله اسم سنجق اقطاع طرة باي عرب استمرت تلك الاسرة في ادارته وفقاً لنظام الاوجاقلق حتى أواسط القرن السابع عشر [٨]، كما عهدت الدولة

---

[٢] مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص٢٥٩.

[3] Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme Defter (MD) 3, hukum (h). 76, Sayfa (s). 31, 1 Temmuz 1559.

[٤] مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص٢٥٩.

[٥] امراء الالاي: وهم امراء أصحاب التيمار في غير أوقات الحرب. وكان يطلق على قادة الجندرمة في مراكز الولايات: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض، ٢٠٠٠)، ص ٢٣.

[٦] فاضل بيات، المصدر السابق، ص٦٠.

[٧] المصدر نفسه، ص ١٦٦-١٦٧.

[٨] دفتر الرؤوس رقم ٢٠٩، ص٨٢: نقلاً عن. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، مج ٢، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، (إستانبول، ٢٠١١)، ص ٧٢؛ فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٨٧.

العثمانية بإدارة لواء الكرك–الشوبك عام ١٥٥٢م الى شيخ عشيرة الغزاوية [٩] (قانصوه بك الغزاوي) وفقاً لذلك النظام سالف الذكر [١٠]، وقد كانت القرى والمزارع في تلك السناجق خاضعة للنظام الضريبي بعد اجراء عمليات التحرير [١١] عليها ويُتَبع فيها النظام الاقطاعي [١٢]، فالتيمارات، والزعامات كانت تمنح الى رجال امير السنجق [١٣]، وقد كان لكل أمير من امراء السناجق حقوق وانيطت به الكثير من الواجبات.

ثانياً. الحقوق.

اتبعت الدولة العثمانية نظام الاوجاقلق في ادارة العديد من سناجق ايالة الشام، وقد كان الامراء في السناجق التي تدار وفقاً لنظام الاوجاقلق يعينون مقابل خدمتهم للدولة العثمانية ولهم نفس الحقوق التي يتمتع بها امراء السناجق التي تديرها الدولة بشكل مباشر، اذ يمتلك امير السنجق الطبل والعلم كرمز للإمارة، الا انه غير خاضع للعزل والنقل بل كان يتولى إدارة

---

[٩] عشيرة عربية كانت تعرف في القرن الخامس عشر باسم بني ساعد الذين حكموا عجلون وما حولها، وكثيراً ما رفعوا راية التمرد على سلطة المماليك نهاية القرن الخامس عشر حتى عقد الصلح بينهم وبين المماليك في عام ١٥١١م. مما جعلهم في صدارة العشائر التي والت العثمانيين بعد سيطرتهم على بلاد الشام عام ١٥١٦م ومنح السلطان سليم الأول شيخ الغزاوية لقب أمير بعد ان اقره في المناطق التي تسكنها تلك العشيرة: ماكس فرايهرفون اوبنهايم، ارش بروتيلش، فرنر كاسكل، البدو، ط١، ترجمة: محمود كبيبو، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، (لندن، ٢٠٠٤)،ص ٢٨٣– ٢٨٤.

[١٠] مهمة دفتري ٨٨٨، حكم صادر من السلطان العثماني الى والي الشام حول مساعدة امير لواء الكرك–الشوبك في القضاء على تمردٍ للبدو في اللواء المذكور، ص ١٩٥ب. نقلاً عن: فاضل بيات، البلاد العربية، مج٢، ص٢٦٠.

[١١] الإحصاءات التي كانت تجريها الدولة العثمانية على الأراضي التي فتحت حديثاً، اذ يتم تسجيل الأراضي وملاكها والمتصرفين بها في دفاتر التحرير دفاتر المفصل، دفاتر الاجمال من اجل تحديد نسبة الضرائب الواجب دفعها للدولة: سهيل صابان، المصدر السابق، ص٧٢.

[١٢] فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ط١، دار المدار الإسلامي، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص ١٤٣.

[١٣] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٨٢.

السنجق مدى الحياة شرط مواصلة ولائه للسلطان العثماني، اما في حالة عدم أدائه للخدمات الموكلة اليه، او اثارته للمشاكل والفتن فانه يجرد من الامارة، وتوكل الى شخص اخر من افراد اسرته [١٤]، وكانت الحكومة المركزية في إستانبول هي التي تعين امير السنجق سواء كان ذلك التعيين بناء على توصية من والي الايالة ام غير ذلك [١٥]، ولما كانت اغلب سناجق ايالة الشام تدار وفقاً للنظام الاقطاعي فأن امير السنجق لم يكن له راتب بل كان يمنح اقطاعاً خاصاً تتفاوت وارداته بين امير سنجق واخر حسب الرتبة التي يتمتع بها. فقد كانت واردات خاص امير سنجق صفد عام ١٥٤٥م ثلاثمائة وثلاثين ألف اقجة فيما كانت واردات خاص امير سنجق نابلس للعام نفسه ثلاثمائة وسبعين ألف اقجة [١٦]. وليس من الضروري ان يكون خاص امير السنجق كله ضمن حدود السنجق او الايالة. فقد كان هناك خاص لأمير سنجق بيره جك عام ١٥٤٥م في سنجق الرقة بلغ مجموع وارداته خمس وسبعين ألف اقجة تكملةً للخاص الممنوح له في سنجقه [١٧].

مُنح امير السنجق الاستقلال الكامل فيما يخص ادارته لسنجقه، اذ ليس لوالي الايالة حق التدخل في أي امر يخص السكان في ذلك السنجق من دون الرجوع الى امير السنجق، ففي عام ١٥٥٢م شددت الحكومة المركزية على والي الشام بعدم التدخل في أمورٍ هي من صلاحيات امير

---

[١٤] فاضل بيات، دراسات، ص ١٤٢.

[١٥] فاضل بيات، المجال العربي، ص٦١.

[16] Topkapi Sarayi Arsivi (TSA), Muhimme Defter. E. 12321, hukum. 227, Sayfa. 99-100, 8 Şubat 1545.

[١٧] كان سنجق الرقة وعلى رأسه الامير علي بك في عام ١٥٤٥م أحد سناجق ايالة ديار بكر:

TSA, MD, E. 12321, h. 91, S. 43B-45B, 11 Ocak 1545.

.

سنجق جبلة بعد ان أرسل عدداً من جنوده الى ذلك السنجق لإلقاء القبض على الملتزمين على أثر شكوى قدمها مجموعة من الفلاحين [١٨]، وقد كان لأمير السنجق الحق في مخاطبة السلطان العثماني بشكل مباشر عن طريق ارسال الكتب الرسمية. ومثال ذلك ان امير سنجق طرابلس أرسل كتاباً رسمياً الى السلطان العثماني سليمان القانوني عام ١٥٦٠م عرض فيه رغبة أهالي قرية (كفر قاهر) التابعة لسنجقه في إعادة اعمار البرج القديم في تلك القرية وجاءه الرد من السلطان بالموافقة [١٩]، كما كان لأمير السنجق الحق في تجنيد السكان المحليين ضمن فرق الانكشارية بعد استحصال موافقة السلطان العثماني، اذ جند امير سنجق الكرك–الشوبك عام ١٥٦٠م قرابة أربعين شخصاً من السكان المحليين ضمن فرقة الإنكشارية براتب قدره مائة وخمسين اقجة شهرياً بعد ان حصل على موافقة السلطان من اجل الحفاظ على الامن والنظام، لا سيما ان ذلك السنجق عانى آنذاك من اضطراب في الأوضاع الأمنية على إثر تمردات قامت بها بعض العشائر التي تسكن في نواحي السنجق [٢٠]. فضلاً عن ذلك منحت الدولة العثمانية امراء السناجق حق نفي الأشخاص الذين ارتكبوا الظلم بحق السكان ممن يستحق منهم النفي بعد مخاطبة السلطان بذلك. فقد نفى امير سنجق طرابلس مقدم الحمالين (محمد بن زيتون) الى سنجق رودس عام ١٥٦٥م بعد ان ثبت عليه اثارة الفتن، واعمال سرقة وظلم بحق السكان، وتجاوزه على اعمال الأوقاف، تمثلت بهدمه لبعض البيوت التابعة لأوقاف المؤسسات الصحية وبنى في محلها بيوتاً ادعى بانها ملكه وتصرف بها بعد ان حصل على حجج مزورة بذلك، كما سرق خيوطاً حريرية تابعة لاحد التجار الاوربيين تبلغ قيمتها اربعمائة

[١٨] مهمة دفتري رقم ٨٨٨، فرمان الى والي الشام يقضي بعدم التدخل في شؤون امير سنجق جبلة والمؤرخ في ١٣ اب ١٥٥٢م، ص ٣٦٨ب: البلاد العربية، مج ٢ ص ١٩٠.

[19] BOA, MD. 3, h. 1412, S. 474, 4 Ağustos 1560.

[20] BOA, MD 3, h. 1436, S. 482, 10 Ağustos 1560.

فلوري [٢١] ونقوده الفضية، فضلاً عن ذلك كان يؤوي السراق وقطاع الطرق [٢٢].

ثالثاً. الواجبات.

ان تعيين امير السنجق من لدن الدولة العثمانية يُحتِم عليه الالتزام بمجموعة من الواجبات التي يقوم بها كل امراء السناجق من دون استثناء [٢٣]، وقد صنفت تلك الواجبات من حيث طبيعتها الى صنفين رئيسين هما الواجبات الإدارية، والواجبات العسكرية التي سيتم تناولها بشيء من التفصيل.

١. الواجبات الإدارية.

كانت الواجبات الإدارية على نوعين هما واجبات ثابتة يقوم بها كل امراء السناجق دون استثناء والتي تتعلق بالمحافظة على أموال الدولة من السرقة او الاختلاس، وحفظ الامن والاستقرار الى غيرها من الواجبات الأخرى، وواجبات استثنائية تشترطها الدولة على بعض امراء السناجق دون غيرهم من امراء السناجق الأخرى، اما ان تكون شرطاً لقاء تعيينهم، او ان الطبيعة الجغرافية والدينية لسناجقهم هي من فرضت عليهم مثل تلك الواجبات [٢٤].

---

[٢١] الفلوري: وحدة نقدية اوربية من الذهب وعليها رسم الزنبق كانت تضرب في فلورنسا قبل القرن الحادي عشر الميلادي ثم أطلق الاسم بعدئذ على العملات الذهبية الاوربية، وكانت تلك العملة هي الرائجة في الدولة العثمانية: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ١٦٧.

[22] BOA, MD 6, h 1436, S. 653, 19 Temmuz 1565.

[٢٣] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص ٦٢.

[٢٤] المصدر نفسه، ص٦٢.

أ. الواجبات الثابتة.

تعددت الواجبات الإدارية الثابتة المناطة بأمير السنجق في ايالة الشام فعليه تقع مسؤولية المحافظة على أموال الدولة، والبيمارخانات [٢٥] من التجاوزات التي يرتكبها بعض الموظفين، فقد كلف امير سنجق حلب عام ١٥٤٥م بمتابعة قضية استرداد أموال الخاص[٢٦]، وحقوق بعض الملتزمين، واموال البيمارخانات في سنجق حلب التي تجاوز عليها (امين حلب) بطريقتي الحيلة، والرشوة، اذ انه فرض غرامة على بعض وجهاء السنجق وصلت الى ثلاثمائة قرش ذهبي [٢٧] اعطى قسماً من تلك المبالغ على سبيل الرشوة الى امير سنجق حلب [٢٨]، فضلاً عن واجبات تتعلق بعدم السماح للتجار بتجارة الأسلحة، اذ قام امير سنجق القدس الشريف بعملية تفتيش واسعة عام ١٥٤٥م طالت بضائع التجار النصارى سواء الداخلة الى سنجق القدس الشريف او الخارجة منه الى دمشق، وحلب، وطرابلس بعد ان علم ان التجار النصارى يخبئون كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر في (كنيسة القيامة) الكائنة في سنجق القدس الشريف [٢٩]، كما ان من مسؤولياته حماية الزوار النصارى الذين يفدون سنوياً من الدول الاوربية الى بعض الأماكن المقدسة في ايالة الشام، فقد حاسب امير سنجق القدس الشريف عام ١٥٥٢م مجموعة من الأشخاص المتنفذين الذين عملوا على جباية أموال لم تنص عليها القوانين العثمانية

---

[٢٥] البيمارخانات: تعني المستشفيات او بيوت المرضى في العهد العثماني: فارس الخوري، كنز لغات، مطبعة المعارف، (بيروت، ١٨٧٦)، ص١٠٤.

[٢٦] الخاص: مصطلح أطلق على الواردات التي تتجاوز مائة ألف اقجة، وقد كان خاصاً بالوزراء، وامراء الامراء، وامراء السناجق، واستخدم بشكل حاص عل الأراضي الميرية التي تتجاوز وارداتها مائة ألف اقجة سنوياً: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ٩٤.

[٢٧] القرش الذهبي: وحدة نقدية عثمانية ضربت في القرن السادس عشر، وقد بلغت قيمتها ثمانين اقجة ازدادت قيمتها في القرن الثامن عشر لتصل الى مائة وعشرين اقجة: المصدر نفسه، ص ١٧٩.

[28] (TSA), MD. E. 12321, h. 471, S. 193 B–194 B 3 Nisan 1545.

[29] (TSA), MD. E. 12321, h. 359, S. 146 A, 15 Mart 1545.

المتبعة في ايالة الشام من الزوار النصارى الوافدين من عدد الدول الاوربية الى سنجق القدس الشريف لزيارة كنيسة القيامة في ذلك العام [٣٠].

كان حفظ الامن والنظام من الواجبات الادارية الأساسية المناطة بأمير السنجق فكثيرة هي عمليات السلب والنهب التي كانت تشهدها العديد من سناجق ايالة الشام، مما جعل أولى مهام امير السنجق حمايته للسنجق من تلك الهجمات، فقد لاحق امير سنجق نابلس عام ١٥٥٢م بعض السراق الذين هاجموا سكان السنجق من اجل تقديمهم للقضاء[٣١]، كما ان من مسؤولياته حماية الطرق التجارية التي تمر عبر سنجقه والعمل على محاسبة وملاحقة قطاع الطرق، اذ تمت محاسبة السراق وقطاع الطرق الذين نهبوا احمال قافلة رسل (خان التتر) بالقرب من ناحية الزبداني وهي في طريقها من بيت الله الحرام عام ١٥٥٢م واجبارهم على دفع قيمة ما نهبوه الى اصحاب تلك القافلة [٣٢]، فيما امر امير سنجق الكرك-الشوبك عام ١٥٥٩م بقتل (محافظ القلعة) كإجراء عقابي من اجل حفظ الامن والنظام بعد ان علم

---

[٣٠] قام ابن قاضي القدس الشريف الذي لم تذكر الوثيقة اسمه بفرض ما مقداره بارة واحدة على كل زائر يدخل الى كنيسة القيامة تحت اسم رسم الختم، كما ان محافظ القلعة يأخذ بدوره بارة عن كل زائر، فضلاً عن أموال كانت تجبى من هؤلاء الزوار الاوربيين من قبل صوباشية لواء القدس الشريف تحت اسم حق الطريق: مهمة دفتري رقم ٨٨٨، فرمانان الى والي الشام بخصوص التجاوزات المرتكبة بحق الزوار الاوربيين في سنجق القدس الشريف والمؤرخان في ١٧ أيار ١٥٥٢م، ص ٢٣٠أ: نقلاً عن. فاضل بيات، البلاد العربية، مج٢، ٢٦٤-٢٦٦.

[٣١] قام محمد ابن توبة أحد افراد عشيرة ال توبة وبالتعاون مع بعض الافراد من عشيرة ال حسن بالهجوم على سكان سنجق نابلس وارتكبوا عدداً من عمليات القتل والسرقة: مهمة دفتري رقم ٨٨٨، فرمانان الى كل من والي الشام واميرسنجق نابلس حول عمليات السرقة والقتل التي تعرض لها السكان في نابلس والمؤرخان في٢٣ اذار ١٥٥٢م، ص١٣١ب: نقلاً عن. فاضل بيات، البلاد العربية، مج٢، ص ٤٥-٤٧.

[٣٢] مهمة دفتري رقم ٨٨٨، فرمان الى والي الشام حول التحقيقات والإجراءات المتخذة بحق السراق الذين هجموا على القافلة التابعة الى خان التتر والمؤرخ في أيلول ١٥٥٢م، ص٤٣٢أ: نقلاً عن، فاضل بيات، البلاد العربية، مج ٢، ٣٨-٤٠.

بتحالفه مع قطاع الطرق من البدو الذين طالما هاجموا السكان في ذلك السنجق [٣٣]، ولما كانت اغلب سناجق ايالة الشام تدار وفقاً للنظام الاقطاعي فان على امير السنجق تقع مسؤولية تنظيم علاقة السباهي [٣٤] بالفلاحين بما يتلاءم مع القوانين العثمانية وضمان عدم تجاوزه عليهم. فقد قُدِمَ عدد من سباهية سنجق دمشق عام ١٥٥٩م الى القضاء للتحقيق معهم في قضية الاعتداء على فلاحي (قرية قره لر) وقتلهم للعديد منهم [٣٥].

كانت هناك العديد من القرى والمؤسسات الوقفية في كل سنجق من سناجق ايالة الشام وقعت مهمة حمايتها على عاتق امير السنجق، فقد عمل امير سنجق نابلس عام ١٥٥٩م على ردع الهجمات التي كانت تتعرض لها قرية (قاقون) احدى قرى الوقف في سنجق نابلس [٣٦]، في الوقت الذي قام فيه امير سنجق صفد عام ١٥٦٠م بتقديم ناظر [٣٧] قرية (بازيانه) احدى القرى الوقفية في سنجقه الى القضاء من اجل محاكمته بتهمة التجاوز على الواردات الوقفية لتلك القرية [٣٨]، فضلاً عن ان امير السنجق كثيراً ما كلفته الحكومة المركزية بتحصيل الأموال الوقفية في حال تعذر على نظار الأوقاف تحصيلها، فقد قام امير سنجق نابلس عام ١٥٦٤م بتحصيل الأموال الوقفية من سكان قرية (شويكة) الذين مارسوا الزراعة في أراضي قرية (قاقون) احدى القرى الوقفية التابعة لسنجقه بعد ان امتنعوا عن دفعها [٣٩].

---

33 BOA, MD. 3, h.194, S. 77, 6 Ağustos 1559.

٣٤ السباهية: هم الخيالة في الجيش العثماني استخدم للدلالة على الخيال صاحب الأرض الميري الذي كان يشترك في الحرب مع افراد اخرين من الذين كلفوا بإحضارهم للحرب: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ١٣٢.

35 BOA, MD. 3,h. 127, S. 53, 19 Temmuz 1559.

36 BOA, MD 3, h. 483, S. 175-176, 2 Kasim 1559.

٣٧ ناظر: موظف مهمته النظر في شؤون الأوقاف: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص ٤٩.

38 BOA, MD 3, h. 917, S. 313, 31 Mart 1560.

٣٩ تمرد اهالي قرية شويكة يدعمهم في ذلك عشيرة المشاشقة وأعلنوا عن عدم دفعهم للضرائب المترتبة على محاصيل القطن والشعير والقمح فضلاً عن الضرائب العشرية:

كما قام امراء السناجق بمراقبة سلوك القضاة فيما كان يتعلق بممارسة وظائفهم ورفع تقارير الى الحكومة المركزية تتضمن التجاوزات التي ارتكبها هؤلاء القضاة، اذ حدث ان كلف امير سنجق طرابلس عام ١٥٦٤م بالتحري عن قيام القاضي في سنجقه بمنح منصب القاضي الذي ينوب عنه في النواحي بطريقة الالتزام [٤٠] واعتقاله للعديد من الفقراء في تلك النواحي وجباية ضريبة العوارض[٤١] لجيبه الخاص ومصادرته للكثير من البضائع الواردة من ايالة مصر من اجل خزنها وبيعها بأسعار مرتفعة [٤٢].

كما قامت الدولة العثمانية ولمرات عديدة بإرسال أحد الموظفين في القصر السلطاني كنائب عن السلطان لمعالجة بعض المسائل العالقة التي تعذر حلها من لدن الولاة في ايالة مصر، والتي استوجب حلها تدخل السلطان العثماني، الامر الذي جعل الوالي في ايالة الشام وامراء السناجق فيها امام مسؤولية استقبال هؤلاء الموظفين، والعمل على حراستهم وايصالهم الى ايالة مصر. فقد استقبل امير سنجق غزة (الجاويش) [٤٣] الذي ارسلته الدولة العثمانية الى ايالة مصر عام ١٥٦٤م استقبالاً حافلاً وأرسل معه مجموعة من الجنود للعمل على حراسته لغاية وصوله الى تلك الايالة [٤٤]،

BOA, MD 6, h. 53, S. 26, 2 Ağustos 1564.

[٤٠] الالتزام: تأجير الاراضي، وجباية الضرائب، وغيرها من مصادر أموال الدولة العثمانية الى ملتزم لقاء مبلغ من المال يدفعه الى الدولة مقدماً، على ان يعمل هو على جباية اضعاف ذلك المبلغ من السكان تدعمه في ذلك قوات حكومية: سهيل صابان، المصد السابق، ص ٣٥.

[٤١] ضريبة العوارض: احدى الضرائب المالية العثمانية التي تفرض عيناً، او نقداً في الحالات الطارئة، ثم تحولت الى ضريبة نقدية في القرن السادس عشر: المصدر نفسه، ص ١٥٦.

[42] BOA, MD 6, h. 224, S. 107, 10 Ekim 1564.

[٤٣] الجاويش: نوع من الموظفين في الدولة العثمانية كانت تستخدمهم في مختلف الوظائف فمنهم من هو في خدمة الديوان الهمايوني ومنهم من ينقل الاخبار بين القادة العسكريين وبين والجنود في ساحات القتال وهو في الأصل بمعنى الحاجب، وهو صاحب البريد: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ٨٠.

[44] BOA, MD 6, h. 443, S. 205, 4 Kasim 1564.

ولما كانت الدولة العثمانية تحكم وفقاً للشرع الاسلامي الشريف فكان من واجباتها ان تمنع تجارة الخمر وشربه من لدن المسلمين وجعلت ما يخص منع تجارة الخمور او شربها من مسؤوليات امير السنجق، كما القي على عاتقه الاشراف على تنفيذ العقوبة التي جاء بها الشرع الاسلامي الحنيف بحق شارب الخمر، اذ منع امير سنجق القدس الشريف عام ١٥٦٥م تجارة الخمر وشربه من لدن المسلمين في سنجقه، فيما منع رعايا السنجق من النصارى، واليهود من شرب الخمر علناً [٤٥]، فضلاً عن اغلاقه للعديد من المقاهي التي كانت قد فتحت من قبل عام ١٥٦٥م في سنجق القدس الشريف وازالتها بشكل كامل نتيجة تحولها الى أماكن تجمع للمتسكعين من اهل الفسق والفساد، وانشغال الكثير من سكان السنجق عن العبادة [٤٦].

ب. الواجبات الاستثنائية.

تجاوزت الواجبات المناطة بأمراء السناجق في ايالة الشام اختصاصاتهم حتى ان بعض امراء السناجق قد كُلفوا بالإشراف على بعض الأمور الدينية، لا سيما فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة ومراقبة المتولين عليها وحثهم على القيام بتنظيف تلك الأماكن، ومنع البدع التي بدأت تنتشر بين السكان آنذاك، اذ وقعت الكثير من التجاوزات على المسجد الأقصى عام ١٥٦٥م، فقد قدم اليه في ذلك العام عدد كبير من النساء من اجل التنزه بحجة الزيارة والعبادة، مما أدى الى مضايقة المسلمين في صلاة العيدين، وصلاة الجمعة، والاوقات الأخرى، فضلاً عن انتشار الكثير من البدع بين النساء عند وفاة احد من الاقارب، مما حدا بأمير السنجق بمنع تلك البدع وإصدار امر بعدم بقاء النساء في حرم المسجد الأقصى بعد أداء الزيارة

[45] BOA, MD 6, h. 1344, S. 608-609, Temmuz 1565.

[٤٦] بلغ عدد المقاهي في سنجق القدس آنذاك خمسة مقاهي:
BOA, MD 5, h. 612, S. 238, 3 Aralik 1565.

مؤكداً على ضرورة المحافظة على نظافة الاماكن المقدسة، في الوقت الذي منع فيه الفلاحين من المرور ببضائعهم من داخل حرم المسجد الأقصى صوب السوق، كما شدد على الهنود المسلمين الذين سكنوا آنذاك في غرف بالقرب من المسجد الأقصى بعدم رمي النفايات داخل الحرم، ومنع نساء النصارى كذلك من ارتكاب اعمال مخالفة للشرع الإسلامي الحنيف عند زيارتهن لقبر (السيدة مريم) [٤٧].

ان الحروب المستمرة للدولة العثمانية جعلها في حاجة الى وصول الأسلحة والذخائر بشكل دائم الى جبهات القتال، فأناطت بتلك المهمة الى بعض امراء السناجق دون غيرهم، فقد قام امير سنجق طرابلس عام ١٥٦٦م بمهمة إيصال أسلحة المدفعية المرسلة له من الحكومة المركزية الى سنجقي دمشق، وبيره جك، اذ حمل تلك المدافع على مجموعة من العربات ورافقها مع مجموعة من الجنود الى ايالة الشام، وسنجق بيره جك وسلمها بوصلِ موقعاً ومختوماً من والي ايالة الشام واميرسنجق بيره جك بتسلم المدافع [٤٨]،كما تقع على امير السنجق مسؤولية خزن الأسلحة والبارود في قلعة السنجق، فالبارود الذي وصل من ايالتي بغداد، وحلب الى سنجق طرابلس

[٤٧] من البدع المنتشرة عند البدو آنذاك انه عند وفاة أحد أبناء البدو في القدس يتجمع النساء ليلاً ويتجولن مع المغنيات في الشوارع للإعلان وبصوت عال عن موتاهن في المحلة وبعد مراسيم الدفن يتجمعن في المقابر لمدة ثلاثة أيام ويلطمن الخدود مع طلاء وجوههن بالسواد:

BOA, MD 5, h. 191, S. 25, 15 Ağustos 1565.

[٤٨] كانت المدافع الواجب تسليمها من نوع (شقلوز) وصلت اعدادها الى عشرين مدفعاً حصة كل سنجق عشرة مدافع: BOA, MD 5, h. 1190, S. 444, 7 Mart 1566.

عام ١٥٦٦م تم تخزينه بإشراف امير السنجق في مخازن العتاد في القلعة [٤٩].

٢. الواجبات العسكرية.

كان لكل امير من امراء السناجق في ايالة الشام واجبات عسكرية الى جانب واجباته الإدارية، وتتجلى في كونه القائد الاعلى للسباهيين من التيماريين، والزعماء في سنجقه عند استدعائه للاشتراك في الحملات العسكرية العثمانية تحت امرة والي الايالة، فضلاً عن واجبات عسكرية أخرى تمثلت ببقاء امير أحد السناجق في الايالة مع جنوده وعدم الاشتراك في الحملات العسكرية للدولة العثمانية بناءً على أوامر من الحكومة المركزية من اجل حماية سنجقه وعدد من السناجق الأخرى في الايالة من خطر الهجمات التي كانت تقوم بها العشائر البدوية آنذاك مستغلة انشغال الدولة العثمانية في تلك الحملات. التي اجازت امير سنجق غزة بعدم الاشتراك بالحملة العسكرية لعام ١٥٥٩م [٥٠] والبقاء في سنجقه والعمل على حشد جنوده والاستعداد من اجل حماية سنجقه الى جانب حمايته لعدد من السناجق الأخرى التابعة لإيالة الشام [٥١].

---

[٤٩] ان كميات البارود التي تم تخزينها في مخازن قلعة طرابلس بلغت (مائة وخمسين) قنطاراً فيما سلمت الكمية الباقية من البارود الى امير سنجق رودس حمزة بك:
BOA, MD 5, h. 1193, S. 445, 7 Mart 1566.

[٥٠] المقصود بها الحملة التي وجهها السلطان سليمان القانوني بقيادة الوزير محمد باشا صقللي من اجل القضاء على تمرد قام به ابنه بايزيد الذي جمع حوالي عشرين ألف جندي في قونية وأعلن تمرده على والده والتقى الجيشان بالقرب من قونية واستمر القتال يومي ٣٠، ٣١ ايار ١٥٦١م وانتهى بهزيمة بايزيد الذي هرب الى بلاد فارس: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط١، مطبعة محمد أفندي مصطفى، (مصر، ١٨٩٣)، ص٩٦.

[51] BOA, MD 3, h. 8, Haziran 1559.

رابعاً. التجاوزات:

ارتكب امراء السناجق في ايالة الشام الكثير من التجاوزات بحق السكان، والمال الميري، فضلاً عن التجاوزات التي كانت ترتكب بحق الموظفين المدنيين والعسكريين. فقد حدثت في سنجق صفد عام ١٥٤٥م العديد من التجاوزات بحق السكان، والمال الميري، اذ تصرف امير ذلك السنجق بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية التيمارات، والزعامات، والخاص من دون امر من السلطان العثماني، فضلاً عن انه منع الأمناء من تحصيل المال الميري، وترك لرجاله حرية التصرف بضريبة الباج [٥٢] في سوق الدواب، كما امر جنوده من الصوباشيين بجباية الكثير من الأموال من القرى والنواحي التابعة لسنجقه خلافاً للقانون وقد بلغت تلك الأموال قرابة اربعين ألف اقجة سنوياً [٥٣]، ولم تقتصر المخالفات عما ذكر، بل تعدت ال الموازين، اذ كان وزن الكيلة (المن) [٥٤] في سنجق صفد كانت اقل وزناً من

---

[٥٢] الباج: كلمة فارسية أطلقها العثمانيون على رسوم المبيعات وروى ان اول من وضع تلك الضريبة (عثمان الأول): سهيل صابان، المصدر السابق، ص٥٠.

[٥٣] كان في سنجق صفد سوق للخيل والحمير لم تدون الرسوم المفروضة على مبيعاته في دفتر المال الميري، فضلاً عن ان امير السنجق كان يجبي الكثير من الرسوم التي لم تنص عليها القوانين العثمانية من القرى والنواحي تحت مسميات عديدة منها رسوم الفراشة، والطبخ، والترجمة، وفي نهاية كل شهر يتم جمع الشعير، والدجاج، والغنم تحت اسم رسم المشاهدة، كما كان يجمع مبالغ نقدية كل شهر تحت مسمى تأجير شهري، ورسوم أخرى أُطلق عليها رسم الهدية، اذ تجمع الأغنام والشعير عند مروره بتلك القرى والنواحي:

(TSA), MD. E. 12321, h. 484, S. 199A-200B Nisan 1545.

[٥٤] المن: وحدة لقياس الوزن كانت تساوي آنذاك في ايالة الشام حوالي مائتان وستين درهماً أي قرابة ثمانمائة وتسعة عشر غرام: فالتر هنتس، المكاييل الاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، (عمان، ١٩٧٠)، ص ٤٥-٤٦.

الوزن الطبيعي لتلك الكيلة في السناجق الأخرى، لان منصب الحسبة [٥٥] في ذلك السنجق هو من خواص امير السنجق الذي ارتكب من جانبٍ اخر الكثير من عمليات التعذيب بحق السكان، اذ اعتاد على ارسال العشرات من جنوده في الليل من اجل تعذيب هؤلاء السكان وابتزازهم [٥٦].

نالت أموال الأوقاف في ايالة الشام حصتها من التجاوزات التي ارتكبها امراء السناجق في تلك الايالة. فقد استمر صوباشية امير سنجق غزة بتحصيل واردات قرية كفر جيش التي كانت من خواص امير ذلك السنجق حتى عام ١٥٦٤م على الرغم من انها الحقت بالأوقاف منذ عام ١٥٦٢م، مما أدى الى تقديمه للقضاء واعادة أموال الأوقاف التي تم تحصيلها الى حصة الأوقاف [٥٧]. فيما قام أحد الأشخاص من ذوي النفوذ في سنجق طرابلس الذي كانت تربطه علاقات مادية مع امير السنجق، والكتخدا [٥٨] بالتعاون مع عدد من الجنود الصوباشيين بابتزاز السكان، بإيداعهم في السجن بعد ان يلفق لهم التهم الباطلة ليمارس بحقهم أنواع الضرب والتعذيب من دون تقديمهم للقاضي ولا يخرجوا من السجن الا بعد دفعهم غرامات مالية وصلت الى أكثر من مائتي اقجة للشخص الواحد حسب الحالة المادية لكل شخص، فضلاً عن غرامات عينية كالزيت، والحرير التي كانت تفرض على الأشخاص الذين لا يملكون الأموال النقدية [٥٩]، كما ان هناك تجاوزات اخري

---

[٥٥] ان من اهم واجبات المحتسب هي مراقبة المكاييل والاوزان وأسواق البيع والشراء، وقمع المخالفات المتعلقة بزيادة الأسعار: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص١٤٣-١٤٤.

[56] (TS), MD. E. 12321, h. 502, S. 208B–209A, 23 Şubat 1545.

[57] BOA, MD. 6, h. 51, S. 25, 24 Ağustos 1564.

[٥٨] الكتخدا: أصل اللفظ فارسي يطلق على النائب او القائم بالأعمال والمراد به هنا هو نائب امير السنجق: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ١٨٨.

[59] BOA, MD 6, h. 76, S. 38, 26 Ağustos 1564.

على السكان في القرى الوقفية في سنجق صفد، اذ قام صوباشية امير سنجق صفد عام ١٥٦٦م بالكثير من الاعتداءات على سكان احدى القرى الوقفية (باتع علما) بعد تحصيل خاص امير السنجق ([٦٠]).

لم يسلم بعض امراء السناجق من اعتداءات بعضهم على بعض متجاوزين بذلك القوانين العثمانية، فقد حدث خلاف عام ١٥٦٤م بين امير سنجق جبلة واميرسنجق دير الرهبة حول أمور تتعلق بجباية المال الميري في بعض القرى والمزارع ([٦١])، في الوقت الذي تقاعس فيه العديد من امراء السناجق عن قمع التمردات التي كانت تحدث في سناجقهم بحجة عدم صدور الأوامر لهم من الحكومة المركزية ([٦٢]). وقد وصلت تجاوزات امراء السناجق الى الحد الذي صاروا لا يحترمون فيها القوانين العثمانية التي نصت عليها القانون نامة فيما يخص التصرف بالأراضي. ففي عام ١٥٦٦م تجاوز سمح امير سنجق نابلس للفلاحين في عدد من المزارع في قرى بيت مروزن، كرم مايه، وكيابت، وعرورة، ومناجيل، وبياضة، ومرود بقطع عدد كبير من أشجار الزيتون في تلك المزارع، التي كانت من توابع سنجقه يتصرف بها أحد الأشخاص وفقاً لنظام الالتزام، ولا سيما قرية بيت مرزون، كما انه سمح لهم

[٦٠] كانت ضرائب العشر والضرائب الأخرى في قرية باتع علما التي تبلغ أربعة الاف وثلاثمائة اقجة خاصاً لأمير سنجق صفد:
BOA, MD 5, h. 1039, S. 393, 18 Şubat 1566

[61] BOA, MD 6, h. 392, S. 181, 18 Kasim 1564.

[62] BOA, MD 5, h. 550, S. 215, 21, Kasim 1565.

بزراعة الأرض التي هي تحت الأشجار بالقمح والشعير مما أدى الى ضعف في انتاجيتها من الثمار [٦٣].

[٦٣] الفلاحون هم محمود عبد الدايم، واخوه بركات، وابن اخيه صباح، وسالم بن عرفات، ومحمد الاعوج بن ابي نوح، وعبد بن دحلور، واخوه عبد الملك، ومحمد الحروق، وقتيبة يونس):
BOA, MD 5, h. 1321, S. 489, 26 Mart 1566.

اولاً: الوثائق غير المنشورة.

أ. وثائق أرشيف رئاسة الوزراء العثماني في إستانبول.

1. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum. 8.
2. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum. 76.
3. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.127.
4. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.166.
5. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.194.
6. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.483.
7. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.917.
8. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.1412.
9. BOA, Muhimme Defteri 3, hukum.1436.
10. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum. 51.
11. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.53.
12. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.76.
13. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.224.
14. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.392.
15. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.443.
16. BOA, Muhimme Defteri 6, hukum.1436.
17. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 191.
18. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum.550.
19. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 612.
20. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 1039.
21. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 1190.
22. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 1193.
23. BOA, Muhimme Defteri 5, hukum. 1321.

ب. وثائق أرشيف طوب قابي سرايي في إستانبول.

1. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 91.

2. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 227.
3. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 359.
4. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 471.
5. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 484.
6. TSA, Muhimme Defteri . E. 12321, hukum. 50.

ثانياً. الوثائق المنشورة.

- فاضل بيات، (٢٠١١، إستانبول)، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة والإسلامية، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، مج ٢.

ثالثاً. الكتب العربية والمعربة.

١. فاضل بيات، (٢٠٠٧، بيروت)، ط١، الدولة العثمانية في المجال العربي.
٢. فاضل بيات، (٢٠٠٣، بيروت)، ط١، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني.
٣. فالتر هنتس، (١٩٧٠، عمان)، المكاييل الاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي.
٤. ماكس فرايهرفون اوبنهايم، ارش بروتيلش، فرنر كاسكل، (٢٠٠٤، لندن)، ط١، البدو، ترجمة: محمود كبيبو.
٥. محمد فريد بك، (١٨٩٣، مصر)، ط١، تاريخ الدولة العلية العثمانية.

رابعاً: الموسوعات

١. سهيل صابان، (٢٠٠٠، الرياض)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية.
٢. فارس الخوري، (١٨٧٦، بيروت)، كنز لغات.
٣. مصطفى عبد الكريم الخطيب، (١٩٩٦، بيروت)، ط١، معجم المصطلحات والالقاب التاريخية.